

الاتفاق المعقود بين الدولة اللبنانية وشركة مرفأ وارصفة وسواحل بيروت

نزولا عند طلب الحكومة اللبنانية التي ترغب باستعادة الامتياز الممنوح في 15 اب 1887 لتقييم مقامه نظاما اكثر موافقة للظروف الحاضرة وباتهاء النزاعات العالقة بينها وبين شركة مرفأ وارصفة وحواصل بيروت فان هذه الاخيرة قبلت بان يفصل عن هذا الامتياز جميع الاتفاقات المتعلقة بامتيازها المختص بعتل البضائع وخزنها تحت مختلف الاوضاع الجمركية وبالمخازن العمومية وبالمنطقة الحرة التي تعتبرها الشركة من صلب امتيازها المذكور لذلك تم الاتفاق بين

الدولة اللبنانية الممثلة بشخص دولة الرئيس رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء ومعالي الشيخ بيار الجميل وزير الاشغال العامة والنقل بحسب التفويض المعطى لهما من مجلس الوزراء بتاريخ 9 نيسان سنة 1960.

وشركة مرفأ وارصفة وحواصل بيروت الممثلة بحليم بك ملحمة رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام وبهنري بك فرعون عضو مجلس الادارة والسيد ميشال هوسان المدير العام في لبنان بحسب التفويض المعطى لهم من مجلس الادارة في 6 نيسان سنة 1960 والمسماة فيما بعد "الشركة" على ما يلي:

الفصل الاول - احكام تمهيدية

مادة 1 - تبادل الاراضي

تأمينا لتخصيص المنطقة الحرة بصورة دائمة بالاراضي الداخلة في ملك الشركة الخاص والمسجلة في منطقة المرفأ العقارية تحت رقم 1262 و 1263 و 1265 و 1345 وبالباقي مساحتها 44082 (اربعة واربعين الفا واثنين وثمانين متر مربعاً) فان الدولة والشركة اتفقتا على تحويل هذه الاراضي الى املاك عامة مرفئية تخص الدولة لقاء اراض في بيروت وفي ضواحيها تقدمها لها بدلا منها وتكون مساوية لها بالقيمة ان العقارات المنوه عنها اعلاه ما عدا الابنية المذكورة في المادة 3 قد خمنت في نطاق هذا العقد بمبلغ اربعة عشر مليون ليرة لبنانية.

ويجري التبادل وفقا للشروط التالية:

تؤلف الدولة بمرسوم لجنة تمثلها كما تؤلف الشركة ايضا لجنة تمثلها.

ان مفوضي الدولة يقترحون على مفوضي الشركة الاراضي المزمع اعطاؤها للشركة. يبحث مفوضو الشركة موقع هذه الاراضي وقيمتها. وفي حال عدم اتفاقهم يختارون بالتراضي خبيراً ينتقونه من اللائحة التالية:

الفرد نقاش

فريد طراد

امين بيهم

محمد الدعوق

وفي حال الاختلاف على تعيين الخبير فان فخامة رئيس الجمهورية يختاره من بين الاسماء المدرجة في اللائحة المذكورة اعلاه.

تكون مهمة الخبير تحديد قيمة العقارات المقترحة للتبادل سندا الى المعطيات التي يقدمها له الفريقان بعد استماعه اليهما.

يسمح لممثلي الفريقين متحدين وكذلك للخبير اذا لزم ان يطلعوا على جميع الوثائق والاوراق والخرائط وعلى جميع قيود المساحة او السجل العقاري المتعلقة بالعقارات المقترضة اعطاؤها بالمبادلة للشركة ويؤذن لموظفي الدولة بان يضعوا تحت متناول يدهم المستندات المذكورة اعلاه.

ان القرار المتخذ برضى الفريقين او الذي يتخذه الخبير اذا لزم نهائي لا يقبل اي مراجعة وهو يحول الى الدوائر العقارية للتنفيذ وعلى الموظفين المختصين ان ينفذوا حتما الاحكام التي يتضمنها القرار وان يقوموا بجميع معاملات التسجيل والترقيين على الخرائط المساحية والسجلات العقارية.

يجب ان تتم المبادلة وجميع المعاملات اللازمة لتنفيذها خلال مهلة ستة اشهر من تاريخ اخر تصديق عليها.

كل فرق يظهر بين القيمة التخمينية لاراضي المنطقة الحرة المذكورة اعلاه وقيمة الاراضي التي صار الفراغ عنها فعلا على سبيل المبادلة يقيد في حساب الدولة لها او عليها لكي يشكل بصورة غير قابلة للنقض ومهما كانت الحال موضوع التسوية الحسابية المنصوص عليها في المادتين 4 و5 الواردتين فيما بعد.

يسمح للشركة بان تنقل العقارات التي ستعود لها من جراء هذه المبادلة الى اسم الشركة الملحوظ تأليفها في المادة التاسعة وفقا للشروط المدرجة في تلك المادة نفسها.

ان الاراضي غير الممسوحة حتى الان المكتسبة من البحر اثر اشغال الردم التي قامت بها الشركة والمعتبرة جزءا من ملكها الخاص تدخل ايضا في ملك الدولة العام المرفئي وتُدفع الدولة للشركة بدل اكاليف الاشغال فقط وهي 547550 ل.ل). الملحق رقم 1.

هذه الاراضي تقع شمالي القطعتين رقم 1265 و 1311 من منطقة المرفأ العقارية وتبلغ مساحتها التقريبية/ 43000 متر مربع.
مادة 3 - الابنية

تتفرغ الشركة لملك الدولة العام المرفئي عن الابنية التي انشأتها في المنطقة الحرة على العقارات المذكورة في المادة الاولى والتي تولف جزءا من ملكها الخاص
ان بدل اكاليف هذه الابنية بلغ/ 2818612 ل.ل). الملحق رقم 2 (وقد نفذ بناؤها بين سنة 1947 وسنة 1957 واعتبر الفريق ان استهلاكها يبلغ/ 789211 ل.ل). الملحق رقم 3 (فيتوجب اذا على الدولة مبلغ/ 2029401 ل.ل. يضاف اليه بدل اكاليف الاشغال غير المستهلكة حتى 31 وفي باحة النفط، وقيمة هذه الاكاليف هي تباعا/ 75297 ل.ل. / 119121 ل.ل). الملحق رقم 4.

وتسترد الدولة بالشراء ايضا الابنية المسماة مستودعات P و PI التي هي حاليا من ملك الشركة الخاص , بمبلغ قدره 95125 ل.ل). الملحق رقم 5.

مادة 4 -تسوية الحسابات

تقيد الدولة للشركة:

-رسوم خزن القمح الاميركي الذي وصل الى المرفأ سنة 1958 , المحسوبة وفاقا لتعريفه الخزن غير التصاعدية المطبقة على مكتب اغائة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين البالغة /365460 ل.ل). الملحق رقم 6.
-المبالغ التي دفعتها الشركة الى بلدية بيروت او التي حجزتها هذه الاخيرة لقاء الرسم على القيمة التاجيرية على الاملاك العمومية وتبلغ/ 391000 ل.ل). الملحق رقم 7.
-نفقات الدروس التي دفعتها الشركة لتوسيع المرفأ وهي /452000 ل.ل). الملحق رقم 8 (ويبقى من المتفق عليه ان الدولة بتيجة تسديد هذا المبلغ تصبح مالكة لهذه الدروس ولها ان تستعملها كيفما تشاء.
-الرصيد ,في حال وجوده ,الناجم عن عملية التبادل بحسب ما هو ملحوظ في المادة الاولى اعلاه.
ومن جهة اخرى تحرر الدولة المبالغ المودعة تأمينا للرسوم الجمركية وهي/ 79436 ل.ل). الملحق رقم 9.

مادة 5 -تصديق الحسابات وتصفيتها

تسديدا لكل حساب وتصفية نهائية لكل مطالبية مهما كان نوعها من لدن الدولة ام لدن بلدية بيروت تجاه الشركة سواء بصدد الملك العام ام بصدد الملك الخاص , تدفع هذه الى الدولة على سبيل المصالحة مبلغا مقطوعا قدره /5350000 ل.ل. بذلك تكون حسابات الشركة مصدقة حتى 31 كانون الاول سنة 1959 وتطلب هذه من الحكومة الفرنسية فيما خصها بعد تصديق هذا العقد ان تسحب الشكوى التي قدمتها هذه الاخيرة لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

ان المبالغ الناتجة عن تطبيق المواد 1 و 2 و 3 و 4 اعلاه تدخل في المقاصة ,ويرتتب فقط على الفريق الذي يبقى مدينا ان يدفع الرصيد في مهلة سنة من تاريخ التصديق الاخير . هذا الاستحقاق ,وقد عين مواعده بالاتفاق ,يؤدي حكما الى وجوب التسديد دونما حاجة الى اذار ,ويرتتب فائدة سنوية قدرها 7% تسري ابتداء من تاريخ التأخير .

مادة 6 -احكام انتقالية متعلقة بسنة 1960

تخضع الشركة عن سنة 1960 للاحكام التالية:

1 -تدفع حصة الدولة من واردات الخزن وفاقا للنصوص المرعية.
2 -تستبدل حصة الدولة من الارياح الملحوظة في المادة 31 من اتفاق 1887 ويدفع لقاءها مبلغ يعادل الضريبة على الدخل ويجري حسابه وفاقا لاحكام الفقرة 4 من التقرير الذي وضعه الخبراء ويني ومواري وشركاهم بتاريخ 3 تشرين اول سنة 1956.
3 -تدفع الشركة الضريبة العقارية عن الملك الخاص الممسوح الواقع في المنطقة الحرة على اساس قيمة تاجيرية معدلها السنوي/ 12 ل.ل. المتر المربع الواحد.
4 -تدفع الشركة للبلدية مبلغا مقطوعا قدره/ 50000 ل.ل.
الفصل الثاني -احكام تعاقدية جديدة

مادة 7 -النصوص الامتيازية

تسترد الدولة امتياز 15 اب سنة 1887 بالشروط المبينة في مقدمة هذا الاتفاق وتكلف بذات الوقت الشركة نفسها التي تقبل التكاليف بإدارة المرفأ وفقاً للأحكام الملحوظة في الفصل الثالث الوارد فيما بعد .
وعليه ترد الشركة الى الدولة الحقوق التي تملكها:
-من اتفاق ودقتر الشروط تاريخ 3/15 اب سنة 1887.
-من اتفاقات نيسان 1914 بصدد امكان بناء واستثمار المرفأء اللبنانية.

-من اتفاق اعادة التملك تاريخ 24 ايار 1921
-من اتفاق التنسيق تاريخ 15 كانون الاول 1925 .
-من اتفاق توسيع المرفأ تاريخ 15 ايار 1934
-من العقد المتعلق ببناء واستثمار خطوط الوصل الحديدية والارصفة تاريخ 22 شباط 1932.
-ومن كل باقي النصوص التي تخالف احكامها هذا الاتفاق .
لقاء ذلك تقبل الشركة بتعويض اجمالي مقطوع قدره عشرة ملايين ليرة لبنانية بالإضافة الى المنافع الممنوحة لها من الإدارة والاستثمار المحددين في الفصل الثالث الوارد فيما بعد .
وتدفع الحكومة الى الشركة الملايين العشرة المذكورة اعلاه خلال الثلاثة اشهر الاولى التي تلي التصديق الاخير .
ويجب التنويه بان دفع العشرة ملايين ليرة لبنانية المذكورة اعلاه والحصة في الجعالات على الواردات القائمة الملحوظة في المادة 11 الواردة فيما بعد ،انما يتمان طلبيين من اي ضريبة او رسم . وهذه المدفوعات للشركة تم توزيعها بعدئذ على المساهمين مهما كان شكل توزيعها ، لا تخضع باية حال من الاحوال لاي ضريبة او رسم او حسم ضرائبي او غير ذلك من الحاضر وفي المستقبل .
والمساهمون الاجانب يمكنهم ان يحولوا ما يصيبهم الى عملة اجنبية وان ينقلوه الى الخارج بكل حرية دون اية ضريبة او رسم .

مادة 8 -اتخاذ الجنسية اللبنانية

تأخذ الشركة الجنسية اللبنانية وتنقل مركزها الرئيسي الى بيروت شرط ان يتم اتفاق خاص بهذا الشأن بين الحكومتين اللبنانية والفرنسية . وذلك في مهلة سنة تلي التصديق الاخير .
مادة 9 -شركة للموجودات الخاصة

يرخص للشركة بتأسيس شركة مغفلة لبنانية تقدم لها كل موجوداتها الخاصة ولا سيما اموالها النقدية واسهمها وعقاراتها المبينة في الملحق رقم 10 والاموال غير المنقولة العائدة للشركة بموجب المادة الاولى اعلاه ما عدا المعدات السيارة والمختلفة ، واثاث المكاتب ومعدات والمعدات البحرية ، والتموينات ، المحددة في المادة العاشرة ، ومبلغ من المال للتداول قدره اربعة ملايين ليرة لبنانية .
ويجري التحويل بالقيمة الحقيقية الحاضرة معفياً من رسوم الانتقال ومن كل ضريبة او رسم .
يقوم هذا الترخيص مقام المرسوم المطلوب لتأسيس الشركات المغفلة بيد انه لا بد من تصديق النظام التأسيسي بقرار من وزارة العدلية للتأكد من توافقه وقانون التجارة .
واسهم هذه الشركة لا تخضع لاسمية الاسهم المفروضة بالمرسوم الاشتراعي رقم 110 تاريخ 12 حزيران سنة 1959 لتملك العقارات .
يجوز لهذه الشركة خلال السنتين الاوليين وجودها ان تؤمن ادارتها شركة الادارة والاستثمار الملحوظة في المادة العاشرة التالية لقاء اجر سنوي قدره 50000 ل.ل . وفي ختام هذه المهلة تقوم الشركة بنفسها على ادارة شؤونها .
الفصل الثالث - اتفاقية الادارة

مادة 10 -ادارة واستثمار مرفأ بيروت

ان شركة مرفأ وارصفة وحواصل بيروت تقوم لحساب الدولة ابتداء من اول كانون الثاني 1961 بإدارة ارسفة واحواض ومختلف منشآت مرفأ بيروت كما تدبر ايضاً شؤون اراضي وابنية الملك العام المرفئي التي تؤلف حالياً جزءاً من هذا الملك وتلك التي ستلحق به وفقاً لهذه الاتفاقية) المواد 1 و2 و3) . وفي سبيل هذه الغاية تقوم بجميع العمليات اللازمة للإدارة وتتمتع لهذا الغرض فقط بشروط الاتفاقات والصكوك المدرجة في المادة 7 اعلاه .
وتستمر في استثمار المستودعات الجمركية والمخازن العمومية المنطقة الحرة وفي ممارسة حقوقها بالعتالة وفقاً للنصوص المرعية ولا سيما المحددة في اتفاقات 31 ايار 1890 و20 اذار 1912 وفي القرار رقم 2356 تاريخ 28 كانون الاول حزيران 1895 و23 اذار 1923 وفي القرار رقم 206 ل ر تاريخ 26 كانون الاول 1933 .

وتبقى جميع الحقوق المحصورة بها لاستثمار المستودعات الجمركية والمنطقة الحرة والمخازن العمومية والعنالة منوطة بها وحدها حتى 31 كانون الأول سنة 1990 مع الأخذ بعين الاعتبار احكام هذا العقد.

وفي أول كانون الثاني 1961 تتخذ لها اسم " شركة ادارة واستثمار مرفأ بيروت " وتدعى فيما يلي " شركة الإدارة." تعدل نظامها لجعله متناسبا مع احكام هذا العقد وتعرضه على موافقة وزارة العدل ووزارة الأشغال العامة والنقل. جميع المنشآت من باحات وابنية ومكاتب في الملك العام توضع مجانا تحت تصرف شركة الإدارة باستثناء قطع الارض رقم 1262 و 1263 و 1265 و 1345 المبذلة وفقا لاحكام المادة الاولى اعلاه فان شركة الإدارة تدفع عنها ما يعادل سنويا 12 ل.ل. عن كل متر مربع.

ويجب التنويه بان احكام المادة 80 من قانون التجارة اللبناني بما خص اسمية الاسهم لا تطبق على شركة الإدارة. جميع العقود الجارية وجميع الدعاوى القضائية وكل الحقوق والواجبات المتعلقة باستثمار المرفأ والارصفة والحواصل تبقى على عاتق شركة الإدارة وكذلك يبقى على عاتقها الموظفون وما لهم من حقوق وقدامة بما في ذلك تعويض الصرّف من الخدمة.

ان نفقات تصفية المركز الرئيسي الحالي للشركة ونفقات انتقاله الى بيروت جميعها تكون على عاتق شركة الإدارة. وتبقى هذه مالكة للمعدات السيارة المختلفة واثاث ومعدات المكاتب والمعدات البحرية الموجودة بتاريخ 31 كانون الأول 1960 ومسؤولية عن صيانتها واستهلاكها. ان القيمة الحسابية لهذه العناصر بتاريخ 31 كانون الأول 1959 مقيدة في الملحق رقم 11 ومن المفروض ان يصيب هذه العناصر منذ اقتنائها استهلاك يحسب وفقا للمعدلات الملحوظة في هذا الاتفاق.

وكذلك العناصر المشتراة في سنة 1960 يصيبها عن هذه السنة استهلاك يحسب بالمعدلات نفسها.

تبقى شركة الإدارة مالكة ايضا التموينات المقيدة قيمتها بتاريخ 31 كانون الأول 1959 في الملحق رقم 12 وكذلك مالكة للتموينات المشتراة في سنة 1960 انها لا تقوم الا بصيانة ابنية الاستثمار التي تصبح ملكا للدولة. اما تشييد الابنية الجديدة فتموله الدولة اذا كان الحساب الخاص بالتجديد الملحوظ في المادة 11 لا يسمح بذلك. ويحسب الاستهلاك من مصاريف الاستثمار.

اذا ما قررت الدولة انشاء حوض ثالث فانها تستشير شركة الإدارة بصدد التوسيع والتجهيز. وتبقى محفوظة لهذه الشركة الإدارة وحقوق الخزن والعنالة في المرفأ الموسع لكنه يقتضي عندئذ بحث شروط ممارستها لتعديلها باتفاق الفريقين على وجه لا يغير الوضع المالي الذي كانت تتمتع به شركة الإدارة ايان السنوات الثلاث السابقة استلام اعمال التوسيع. مادة 11 -النظام المالي للإدارة وللإستثمار

تمسك شركة الإدارة ثلاثة حسابات تطلق عليها تسمية حساب رقم 1 وحساب رقم 2 وحساب رقم 3.

الحساب رقم 1 المسمى حساب الدولة تقيد له جميع المبالغ المتوجبة للدولة الناتجة من حصتها في واردات الخزن ووفقا للنسب التالية:

10% من واردات الخزن القائمة في المخازن العمومية المستودعات الحقيقية

15% من واردات الخزن القائمة في المنطقة الحرة.

20% من واردات الخزن في المستودعات الجمركية.

تقيد له ايضا بدلات الاجور والأشغال عن الاراضي المسوحة

حاليا تحت الارقام: (1261) الحصنة 3 دولة (1343) الحصنة

4 دولة (1311 و 1312) الحصنة 5 دولة (1262, 1263, 1265 و 1345 المستعملة للإستثمار المرفئي.

يصفى هذا الحساب بدفع المبالغ المتوجبة للدولة من جراء

الاسباب المعددة أنفا وبالمبالغ التي تحول الى حساب الخسائر

والارباح لتغطية عجزه عند الاقتضاء المحقق في آخر الدورة

المالية.

الحساب رقم 2 المسمى حساب الإدارة تقيد له الواردات

المقبوضة من جراء الرسوم التالية:

رسوم السفن

رسوم الارصفة

رسوم الركاب

وتقيد عليه المبالغ التالية:

- - اقتطاع 5% من الواردات للقائمة المحددة اعلاه بمثابة

اجرة القائم بالإدارة

-مصاريف صيانة المنشآت المرفئية والطرق

-مصاريف المصالح البحرية.

-الحصنة من المصاريف العمومية الناجمة عن الإدارة تصريف

الاعمال بنسبة واردات الحساب رقم 2 وهذه المصاريف العمومية تتكون من النفقات المشتركة التي لا تعزى الى عملية خاصة من اعمال الادارة.

الحساب رقم 3 المسمى حساب الاستثمار تقيد له جميع واردات شركة الادارة عدا تلك التي تنتج من اموال الشركة الخاصة ويدا الواردات التي عزيت للحساب رقم 2.

ويقيد على الحساب المذكور المبالغ التالية:

-اقتطاع 5% من الواردات القائمة المقيدة للحساب رقم 3 بمثابة اجرة مقطوعة للقائم بالادارة.

-جمع نفقات الاستثمار وخصوصا مصاريف الموظفين واليد العاملة، نفقات العناية، الاستيداع، صيانة المعدات المخصصة مباشرة للاعمال التي تنتج الواردات المقيدة لهذا الحساب.

-اجور وبدلات اشغال لاراضي الدولة المقيدة للحساب رقم 1.

-استهلاكات وصيانة ابنية الدولة، ان الاستهلاكات المعدلة على اساس 3,50% من القيمة الحسابية تقيد في حساب معد لتمويل انشاء ابنية جديدة يستلزمها الاستثمار. رصيد هذا الحساب، من اصل وفوائد، يرجع الى الدولة عند انتهاء اجل الادارة والاستثمار.

-استهلاكات المعدات والاثاث الموجود عندما يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول والمعدات المشتركة عند الاقتضاء. ابان الاستثمار بالاموال التي تخص الشركة. يحسب الاستهلاك على الثمن الحسابي وفقا للمعدلات التالية:

المعدات السيارة 10%

المعدات المختلفة 5%

اثاث ومعدات مكتتبية 7,50%

معدات بحرية 5%

يعود هذا الاقتطاع سنويا لشركة الادارة.

-مؤونة لتجديد المعدات والاثاث تستعمل حسب حاجات الاستثمار وبعد موافقة الادارة تحسب هذه المؤونة على القيمة الحسابية للمعدات والاثاث الموجودة وفقا للمعدلات المدرجة اعلاه.

اذا نتج عن هذا الحساب فائض غير مستعمل فانه يعود للدولة في انتهاء اجل الادارة والاستثمار.

عند انتهاء اجل هذا العقد، تعود مجاناً الى الدولة العناصر المشتراة باموال هذه المؤونة والعناصر المستهلكة المشتراة باموال الشركة الا ان المعدات والاثاث المشتراة باموال الشركة او باموال شركة الادارة والتي لم تستهلك بعد تماما تستردها الدولة بقيمتها الحسابية في ذلك التاريخ.

-حصة من المصاريف العمومية الناجمة عن الادارة وتصريف الاعمال بنسبة واردات الحساب رقم 3 بعد تخصيص الحصة العائدة للحساب رقم 2.

-مبلغ اجمالي مقطوع يدفع الى البلدية قدره 50000 ليرة لبنانية) خمسون الف)

-حصة الدولة من واردات الخزن القائمة الواجب قيدها للحساب رقم 1 كما هي محددة اعلاه.

-ان ارصدة الحسابين رقم 2 ورقم 3 تحول الى حساب الخسائر والارباح.

يوضح ان المبالغ المدفوعة من جراء الدعاوى القضائية المقامة قبل 31 كانون الاول 1960 لا تعتبر مصاريف ادارة واستثمار تعزى الى الحسابات المذكورة اعلاه.

مادة 12 -اجر وحصة شركة الادارة وتصفية الحسابات

تمنح شركة الادارة:

1 (جعلة ادارة قدرها 5% محسوبة على مبلغ الواردات القائمة كما هي مقيدة للحساب رقم 2 وللحساب رقم 3. ان هذه الجعالة معفاة من كل الضرائب.

2 -حصة قدرها 50% من الرصيد الدائن لحساب الارباح والخسائر الناتج عن دعم ارصدة الحسابين رقم 2 ورقم 3.

ان هذه الحصة تخضع لضريبة الدخل ولو احقها. واذا زادت الصحة الصافية لشركة الادارة بعد دفع ضريبة الدخل عن 3/4 اجر الادارة المحدد بخمسة بالمائة فان نصف ما يزيد عن ذلك يدفع للدولة. تغطي الدولة الرصيد المدين اذا وجد لحساب الارباح والخسائر وتجري هذه التغطية بالاولوية بالاقتطاع من الحساب رقم 1.

وتصفي الحسابات المنظمة عملاً باحكام هذا الاتفاق بالطريقة التالية:

قبل اول ايار تقدم شركة الادارة الى الحكومة بواسطة الهيئة المكلفة بالمراقبة حساباتها منظمة بحسب القواعد المبينة اعلاه.

ويترتب على شركة الادارة ان تدفع الرصيد الذي يتبقى عليها خلال مدة شهرين، اما الرصيد الذي يتبقى على الدولة فعليها ان تدفعه خلال العشرة ايام الاولى التي تلي نشر موازنة الدولة وفي اقصى حد 10 اذار من السنة التي تلي وفي كل حال فان للدولة الحرية في تسديده بموجب اعتماد خاص.

وكل تأخير يصدر عن اي من احد الفريقين في التسديد بحسب

المادتين 7 و 11 يؤول حكما الى ترتيب فائدة سنوية قدرها 7%.

مادة 13 -امكان استرداد الادارة والاستثمار

ان حقوق شركة الادارة كما هي محددة في الفقرتين الاوليين من المادة 10 اعلاه ممنوحة لها حتى 31 كانون الاول 1990 بيد انه ابتداء من 31 كانون الاول 1975 يمكن للدولة ان تسترد الحقوق التي تدبرها او تستثمرها شركة الادارة وذلك بعد اذارها بمدة سنة و لقاء دفع مبلغ طليق من اية ضريبة او رسم يعادل قيمة التمويل بفائدة 6% عن المدة الباقية من تاريخ الاسترداد حتى 31 كانون الاول سنة 1990.

وهذا المعدل السنوي يساوي متوسط الارباح الصافية الاجمالية التي جناها المولج بالادارة من الاستثمار في السنوات الخمس السابقة للاسترداد كما هو مبين في المادتين 11 و 12.

وفي هذه الحال يترتب على الدولة ان تشتري بسعر يحدده الخبراء المعدات السيارة ,المعدات المختلفة ,والاثاث والمعدات المكتبية ,والمعدات البحرية ,والتقنيات التي تخص شركة الادارة و التي لا تكون ابتعت من اموال التجديد الملحوظة في المادة 11 اعلاه او التي لم تكن استهلكت بحسب المادة ذاتها.

مادة 14 -استثمار المرفأ

يستمر استثمار المرفأ وفقا للشروط المحددة في مجمل الوثائق المرعية الاجراء والتي تدخل عليها التعديلات التالية:

تأخذ شركة الادارة على عاتقها البضائع بموجب تعداد وجاهي يدون على قسيمة الادخال ويوقعه ممثلها وممثل الجمرک وممثل وكالة الملاحة او النقل البري , او المرسله اليه البضاعة اذا حضر عند التسليم.

يجري التعداد في مكان تخزين البضائع ,اي انه يجري عند ادخالها المستودعات المسقوفة وغير المسقوفة ,الجمركية وفي المنطقة الحرة على اختلاف فئاتها باستثناء المستودعات الخاصة في المنطقة الحرة.

يقوم التعداد بعد الطرود او الاكياس ومعابنة حالتها الظاهرة .فيما عدا الطرود والاكياس التي تبدوا عليها اثار ظاهرة لخلع او عوار او نقص فان شركة الادارة لا تعتمد الى الوزن الا بناء على طلب اصحاب العلاقة.

بعد وضع انشاءات جديدة في الاستثمار ناجمة عن احتمال انشاء حوض ثالث تستطيع الوكالة البحرية او حاملو اذونات التسليم ان يطلبوا في اي وقت كان بموجب كتاب خطي نقل البضائع المفرغة على الارصفة الى مستودعات مسقوفة او مكشوفة فاذا لم تستجب شركة الادارة الى هذا الطلب فانها تؤمن اخذ هذه البضائع على عاتقها في المحل نفسه الذي تفرغ فيه وبالشروط الملحوظة في الفقرات السابقة.

بعد التعداد تأخذ شركة الادارة البضائع على عاتقها ضمن شروط وحدود المسؤولية المعينة في الاحكام الامتيازية خصوصا فيما يتعلق بالحريق) المادة 34 من نظام 30 تشرين الثاني 1890 وقرار المجلس الاعلى للجمارك رقم 383 تاريخ 28 كانون الاول 1953).

ان الطرود المشبوهة بظاهاها او المعطوبة ينظم بها عند التعداد محضر وجاهي يوقعه المأمورون المكلفون بالتعداد ويتضمن بيانا بوزن هذه الطرود وصرصتها.

على شركة الادارة ان تسلم الطرود او الاكياس بالحالة التي تسلمتها بها ,وتكون عند التسليم مسؤولة تجاه الجمرک وتجاه اصحاب البضائع عن تلك التي تبدو عليها اثار خارجية لخلع او نقص ولم ينظم بها محضر معابنة عند التسلم.

ان مندرجات المانيستو لا تلزم شركة الادارة الا اذا قبلتها صراحة على قسيمة الادخال.

عندما تقوم بينة على ان عوارا او نقصا حصل من جراء عمل موظفي شركة الادارة او خطأهم اثناء نقل البضائع او خزنها , فان شركة الادارة تكون ملزمة بالتعويض عن الاضرار سوء لحقت المالكين ام لحقت الجمرک .ويما انه عند عدم وجود البينة المذكورة اعلاه تكون شركة الادارة غير مسؤولة عن البضائع الا منذ الفراغ من تعدادها الوجاهي ,فانه يحق للوكالات البحرية المرسله اليها البضائع او لممثليها ان يؤمنوا مواكبة البضائع ومراقبتها منذ تفرغها الى ان تأخذها شركة الادارة على عهدها عن دخولها المستودعات او الباحات.

تتخذ الحكومة وشركة الادارة ,في الوقت المناسب ومع مراعاة تطور حرجة النقل ,جميع التدابير اللازمة لتكبين المنطقة الحرة او تعميم النظام الحر على مجمل المرفأ.

ان حق استثمار المنطقة الحرة المحصور بشركة الادارة بصفتها الامتيازية يقتصر على البضائع الواردة بطريق البر او البحر . وشركة الادارة تنازل عن كل مطالبة بانشاء منطقة حرة وفقا للقوانين والانظمة داخل نطاق حماية المرفأ لعرض البضائع وبيعها بالمفرق ,ويبقى خزن البضائع الواردة بطريق البحر او البر منوطا بشركة الادارة.

تبقى التعرفات المصدقة بالمرسوم رقم 8710 تاريخ 18 اذار 1955 والتعديلات الطارئة عليها، ممرعية الاجراء كما هي مطبقة حالياً.

ولا يمكن تحويلها الا بالرضى المتبادل بين الدولة وشركة الادارة، وبنطاق تصديق التعرفات بالوزارة التي تمارس حق الرقابة على الادارة والاستثمار.

وينبغي دائماً ان تؤمن التعرفات التوازن الاجمالي على الاقل بين واردات ونفقات الحسابين رقم 2 ورقم 3 الملحوظين في المادة 11 اعلاه. ولئن اوشك هذا التوازن ان يختل فان على شركة الادارة ان تقترح على الوزارة التي تمارس سلطة الرقابة تعديل التعرفات.

مادة 16 -الرقابة الفنية والمالية

تسند الرقابة الفنية والمالية على شركة الادارة الى المديرية العامة لمراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار او الى الجهاز الذي يحل محلها. تعرض شركة الادارة قبل 31 تشرين الاول من كل سنة لموافقة المراقبة مرتقباتها عن ميزانية السنة المقبلة. وتتضمن هذه الميزانية:

-ميزانية تسير العمل يدرج فيها حكماً جميع الواردات وجميع النفقات الناجمة عن تطبيق هذا الاتفاق وتدرج كذلك مؤونة لغير الملحوظ تمكن من مواجهة نفقات ما قد يحدث من طوارئ او قوة القاهرة.

-ميزانية اشغال وادوات تدرج فيها النفقات المرتقبة لاقامة ابنية او انشآت او لشراء ادوات.

على الادارة ان تبدي رأياً بصدد الميزانية قبل 31 كانون الاول، واذ لم تبد كتابة بهذا التاريخ اية ملاحظة فان الميزانية تعتبر مصدقة نهائياً.

وفي حال ابداء اية ملاحظة فان شركة الادارة تؤمن سير الادارة العادي على اساس ميزانية السنة السابقة وتتصرف بالواردات لتلبي النفقات الضرورية لتسيير الادارة والاستثمار بصورة طبيعية.

توقف شركة الادارة في نهاية كل سنة حسابات الادارة

والاستثمار وتقدمها للمديرية العامة لمراقبة الامتيازات ضمن الاربعة اشهر التي تلي ختام الدورة المالية.

تعطى المديرية العامة لمراقبة الامتيازات مهلة شهرين لتدقيق الحسابات وتصديقها، فاذا مرت هذه المهلة ولم تبد اية ملاحظة فان هذه الحسابات تعتبر مصدقة. اما اذا وردت بعض الاعتراضات فان على الفريقين ان يقوموا،

خلال الشهر الذي يلي ابداء هذه الملاحظات بمناقشتها وتقويمها وفاق ما يريانه صحيحاً لكي يؤخذ بها قرار نهائي في نهاية الشهر المذكور على الاكثر.

مادة 17 -الاعفاءات من الضرائب

ان المعدات اللازمة للانشآت الاولية تكون معفاة من رسوم الجمر.

ومن جهة فان ملك الدولة المرفئي المحدد والموضوع في الاستثمار بموجب احكام هذا الاتفاق لا يخضع لاي ضريبة او رسم في الحاضر او في المستقبل باستثناء المبلغ المقطوع الواجب ادائه للبلدية بحسب المادة 11 اعلاه.

مادة 18 -التصديق

تحيل الحكومة هذا الاتفاق الى مجلس النواب للتصديق.

مادة 19 -تصديق الجمعية العمومية للمساهمين

ان الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين التي تصدق هذا الاتفاق تقرر، مع تعليق ذلك على توقيع اتفاق بين

الحكومتين الفرنسية واللبنانية وفاقاً لاحكام المادة 8 اعلاه نقل المركز الرئيسي من باريس الى بيروت واتخاذ

شركة الادارة الجنسية اللبنانية وتدخل على نظامها التعديلات

المقتضاة مع العلم ان شرط التعليق اعلاه يبقى قائماً. ونقل المركز الرئيسي بعد اقراره يجب ان يتم خلال مدة سنة

من تاريخ اخر تصديق.

مادة 20

ان هذه الاتفاقية وملحقاتها التي تؤلف معها وحدة لا تتجزأ هي معفاة من جميع رسوم التمتع.

مادة 21 -التحكيم

كل خلاف قد يقع بين الفريقين بصدد تفسير او تنفيذ هذا الاتفاق يحل بطريقة التحكيم.

ولهذه الغاية على كل فريق ان يبلغ الفريق الاخر قراره بعرض الخلاف على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة محكمين

تعين احدهما الحكومة والثاني شركة الادارة والثالث يعينه الاثنان الاولان, وفي حالة عدم الاتفاق وبناء على طلب الفريق الاكثر عجلة, يعينه الرئيس الاول لمحكمة التمييز. وتحدد اصول التحكم في صك التحكم ويمكن ان يتخذ القرار التحكيمي بالاكثرية ويكون-
نهائيا لا يقبل اية مراجعة, وواجب التنفيذ فورا.
يتحمل كل من الفريقين نفقات حكمه, ويساهم مناصفة ببذل اتعاب الحكم الثالث وبسائر النفقات المشتركة الناجمة عن التحكم.

مادة 22-
تم وضع عقد الاتفاق هذا بمثابة مصالحة وبشكل وحدة لا تتجزأ. من المتفق عليه صراحة انه في حال عدم التصديق لايحق لاي من الفريقين التذرع باي من احكامه.

A La demande du Gouvernement libanais desireux de reprendre la Concession du 15 aout 1887 pour lui substituer un regime plus adapte aux circonstances actuelles et de mettre fin aux litiges pendant entre lui et la Compagnie du Port. des Quais des Entrepots de Beyrouth, cette derniere accepte que les diverses Conventions relatives a son privilege de manutention et de magasinage sous les divers regimes douanier, de magasins generaux et de Zone franche, que la Compagnie considere comme faisant partie integrante de la dite Concession, em soient detachees.

En consequence

L'Etat Libanais represente par Son Excellent Monsieur Rachid Karame, President du conseil des Ministres et Son Excellence Chaeikh Pierre Gemayel, Ministres des Travaux Publics et des Transports dument habilites par decision du conseil des Ministres du 9 avril 1960 et ci-apres designe "L'Etat"

et

La Compagnie du Port, des Quais et des Entrepots de Beyrouth, representee par Halim Bey Melhame President General, Henri Pharaon, Administrateur et Michel Houssin Directeur General au Liban, dument habilites par decision du conseil d'Administration du 6 avril 1960 et ci-apres designee la "Compagnie", ont convenu ce qui suit:

Article 1 - Echange de terrains

En vue d'assurer l'affection permenente a la Zone france des terrains du domaine prive de la Compagnie, cadastres a la circonscription fonciere port sous les numeros 1262, 1263, et 1265 et 1345 et representant 44.582 metres carres, l'etat et la Compagnie conviennent de transferer la propriete de ces terrains au domaine public portuaire par leur echage contre des terrains appartenant a l'Etat, situes a Beyrouth ou dans sa peripherie et d'une valeur equivalente.

Les parcelles precitees, abstraction faite des batiments vises a l'article 3, sont evaluees a 14 millions de livres libanaises dans le cadre general de la presente Convention.

L'echange se fera dans les conditions suivantes:

L'Etat designera par decret une commission le representant; de meme, la Compagnie designera une commission pour la représenter. Les delegues de l'Etat proposeront les biens-fonds a attribuer a la Compagnie; les delegues de celle-ci en examineront la situation et la valeur. A defaut d'entente, les deux parties designeront d'un commun accord un expert choisi dans la liste ci-dessous:

Alfred Naccache

Farid Trad

Amine Beyhum

Mohamed Daouk

En cas de desaccord sur la desibnation de l'expet, celui-ci sera choisi sur cette liste, par Son Excellence la President de la Republique Libanaise.

"

Le role de l'expert sera de fixer la valeur des biens-fonds proposes en echange en partant des donnees que lui soumettront les deux parties, apres les avoir

entendues.

Les representants des deux parties agissant conjointement, ainsi qu'eventuellement l'expert, sont autorises a prendre communication de tous documents. de toutes, de tous plans, ainsi que de toutes inscriptions du cadastre ou du registre foncier concernant les biens-fonds a donner en echange a la Compagnie. Les fonctionnaires de l'Etat sont habilites a leur faire les susdites communications.

La decision prise d'un commun accord ou eventuellement celle de l'expert. sera definitive et sans recours; elle sera transmise, par les soins de la partie la plus diligente. aux services fonciers pour execution. Les fonctionnaires competents auront a executer d'office les dispositions contenues dans la decision et procederont a toutes inscriptions et radiations sur les plan cadastraux et registres fonciers.

L'echange et les formalites necessaires a son execution devront etre accomplis dans un delai de six mois a partir de la derniere ratification.

Toute difference qui sera alors constatee entre la valeur estimative des terrains de Zone franche ci-dessus et la valeur des terrains effectivement transferees a titre d'echange sera portee au debit ou au credit de l'Etat pour faire irrevocablement et en tout etat de cause l'objet du reglement des comptes prevu aux articles 4 et 5 ci-apres.

La Compagnie est autorisee a transferer les bien-fonds qui lui seront ainsi attribues a la Societe prevue a l'article 9 aux conditions prevues dans ce meme article

Article 2. - Terrains gagnes sur la mer

Les terrains non encore cadastres, gagnes sur la mer par les travaux effectues par la compagnie et que la Compagnie considerait comme faisant partie de son domaine prive, seront egalement incorpores au domaine public portuaire de l'Etat, celui-ci remboursant a la Compagnie le seul cout des travaux, soit 547.550 LL (annexe 1). Ces terrains sont situes au Nord des parcelles 1265 et 1311 de la circonscription fonciere Port et representent approximativement 43.000 metres carres.

Article 3. - Batiments

La Compagnie cede au domaine public portuaire les batiments construits par elle en Zone franche sur les parcelles designees a l'article 1 et faisant partie de son domaine prive.

Le prix de revient de ces batiments s'eleve a LL 2.818.612 (annexe 2).

Ils ont ete executes de 1947 a 1957 et les deux parties estiment leur amortissement a LL 789.211 (annexe 3); l'Etat doit donc LL 2.029.401.

L'Etat doit egalement de cout des travaux, non encore amortis au 31 decembre 1960, effectues sur le domaine de l'Etat (lots 3 et 4) et sur le Parc a Petroles, respectivement 75.297 LL et 119.121 LL (annexe 4).

L'Etat rachete egalement les batiments appeles entrepots P et PI, qui actuellement font partie du domaine prive de la Compagnie, pour un montant de 95.125 LL (annexe 5).

Article 4. - Regularisation des comptes

L'Etat credite la Compagnie:

- des droits de magasinage sur le ble americain arrive au port en 1958, selon de tarif non progressif de magasinage applique a l'U.N.R.W.A., soit 365.460 LL (annexe 6).

- des montants payes par elle a la Municipalite de Beyrouth ou saisis par cette derniere, et relatifs a la taxe locative le domaine public, soit 391.000LL (annexe 7).

- des frais d'etudes engages elle pour l'extension du port, soit 452.000 LL (annexe 8) etant entendu qu'a la suite de ce paiement, l'Etat devient proprietaire des etudes faites avec la latitude d'enuser comme il le jugera utile.

- eventuellement, du solde provenant de l'echange de

terrains, comme prévu à l'article 1 ci-dessus.

L'Etat libère d'autre part les montants consignés à titre de droit de douane, soit 79.436 LL (annexe 9).

Article 5. - Approbation des comptes

Pour solde de tous comptes et en liquidation définitive de toute réclamation de quelque chef que ce soit, formulée par l'Etat ou la Municipalité de Beyrouth vis-à-vis de la Compagnie tant au titre du domaine public qu'au titre du domaine privé, celle-ci à l'Etat, à titre transactionnel et forfaitaire: 5.350.000 livres libanaises.

En conséquence, les comptes de la Compagnie sont approuvés jusqu'au 31 décembre 1959 et la Compagnie demandera au gouvernement français, après ratification par le Parlement libanais de la Cour Internationale de Justice de La Haye.

Les montants résultant de l'application des articles 1, 2, 3, 4 et 5 ci-dessus donneront lieu à compensation jusqu'à due concurrence, le solde seulement devant être versé par la partie qui resterait débitrice et ce dans le délai d'un an à partir de la dernière ratification.

L'échéance ainsi convenue entraînera d'office l'exigibilité sans qu'il soit besoin d'une mise demeure, et des intérêts de retard à-

7% l'an commenceront à courir.

"

Article 6. - Dispositions transitoires relatives à l'année 1960

La Compagnie sera soumise au titre de l'exercice 1960 aux dispositions suivantes:

1) La participation de l'Etat sur les recettes de magasinage sera payée conformément aux textes en vigueur.

2) La participation de l'Etat sur les bénéfices prévue par l'article 31 de la Convention de 1887 sera remplacée par le versement d'une somme équivalente à l'impôt sur le revenu calculée selon les dispositions du paragraphe 4-1 du rapport d'expertise en date du 3 octobre 1956 des experts Whinney, Murray and Co.

3) La Compagnie paiera l'impôt foncier sur le domaine privé cadastre situé en zone franche sur base d'une valeur locative moyenne annuelle de 12 LL par mètre carré.

4) La Compagnie versera à la Municipalité une somme forfaitaire de 50.000 LL.

"

Article 7. - Textes concessionnels

L'Etat reprend la Concession du 15 août 1887 dans les conditions indiquées au préambule de la présente Convention et charge en même temps la Compagnie, qui accepte, de gérer le Port selon les dispositions prévues au Titre III ci-après.

En conséquence la Compagnie remet à l'Etat de droit qu'elle détient:

- de la convention et du cahier des charges du 3/15 août 1887;

- des accords d'avril 1914 pour la construction et l'exploitation éventuelle des ports libanais;

- de la Convention de remise en possession du 24 1921;

- de la convention de readaptation du 15 décembre 1925;

- de la Convention d'extension du port du 15 mai 1934;

- du traité pour la construction et l'exploitation des voies de raccordement et des voies de quai du 22 février 1932;

- et de tous autres textes dont les dispositions seraient contraires à la présente Convention.

En contrepartie, la Compagnie accepte une indemnité forfaitaire et globale de 10 (dix) millions de livres libanaises en sus des avantages qui lui sont consentis au titre de la gestion et de l'exploitation telles que définies au titre III ci-après.

Les 10 (dix) millions de livres libanaises précitées devront être payées par l'Etat à la Compagnie dans les trois mois qui suivront la dernière ratification.

Il est précisé que le paiement des 10 (dix) millions de livres libanaises ci-dessus et le prélèvement de l'allo-

cation sur les recettes brutes prévues à l'article 11 ci-après effectuera franc de toute fiscalité, Ces versements à la Compagnie et ensuite leur distribution aux actionnaires, sous quelque forme que ce soit, ne seront passibles à quelque titre que ce soit d'aucuns impôts, taxes ou prélèvements fiscaux ou autres, actuels ou futurs.

Les actionnaires étrangers pourront convertir en monnaie étrangère et transférer librement à l'étranger sans fiscalité, tout ce qui leur reviendra .

"

Article 8. Libanisation

Sous réserve d'un accord spécial entre les gouvernements Libanais et français, la compagnie prendra la nationalité libanaise et transférera son Siège Social à Beyrouth dans le délai d'un an après la dernière ratification.

Article 9. Société pour l'actif privé

La Compagnie est autorisée à constituer une Société anonyme libanaise à laquelle sera fait apport de tout de son actif privé, notamment de ses liquidités, de son portefeuille titres, des biens-fonds figurant dans l'annexe 10, et des biens immobiliers attribués à la Compagnie en vertu de l'article 1 ci-dessus, à l'exclusion du matériel roulant, du matériel divers, du mobilier et du matériel du bureau, du matériel naval, des approvisionnements tel que définis à l'article 10 et d'un fonds de roulement de 4 (quatre) millions de livres libanaises.

L'apport sera effectué à sa valeur réelle actuelle et exonéré des droits de transfert et de tous impôts et taxes.

Cette autorisation tient du décret requis pour la constitution des sociétés anonymes, mais les autres devront toutefois être approuvées par un arrêté du Ministre de la Justice quant à leur conformité avec le Code de Commerce.

Les actions de cette société ne seront pas soumises à la nominativité des actions, requise par le décret No. 110 du 12 juin 1959, pour l'acquisition de biens-immobiliers. pendant les deux premières années de son existence, cette société pourra être administrée par la Compagnie de gestion et l'exploitation prévue à l'article 10 ci-après contre une rémunération annuelle de 50.000 LL. A l'expiration de ce délai, elle pourra elle-même à son administration.

"

Article 9. - Société pour l'actif privé

La Compagnie est autorisée à constituer une Société anonyme libanaise à laquelle sera fait apport de tout son actif privé, notamment de ses liquidités, de son portefeuille titres, de biens-fonds figurant dans l'annexe 10, et des biens immobiliers attribués à la Compagnie en vertu de l'article 1 ci-dessus, à l'exclusion du matériel roulant, du matériel divers, du mobilier et du matériel du bureau, du matériel naval, des approvisionnements tel que définis à l'article 10 et d'un fonds de roulement de 4 (quatre) millions de livres libanaises.

L'apport sera effectué à sa valeur réelle actuelle et exonéré des droits de transfert et de tous impôts et taxes.

Cette autorisation tient lieu du décret requis pour la constitution des sociétés anonymes, mais les statuts devront toutefois être approuvés par un arrêté du Ministre de la Justice quand à leur conformité avec le Code de Commerce.

Les actions de cette société ne seront pas soumises à la nominativité des actions, requise par le décret législatif No. 110 du 12 juin 1959, pour l'acquisition de biens-immobiliers.

Pendant les deux premières années de son existence, cette société pourra être administrée par la Compagnie de gestion et l'exploitation prévue à l'article 10 ci-après

contre une remuneration annuelle de 50.000 LL. A l'expiration de ce delai, elle pourra elle-meme a son administration.

Article 10. - Gestion et exploitation du Port du Beyrouth

La Compagnie du Port, des Quais et des Entrepots de Beyrouth gerera, pour le compte de l'Etat, a partir du 1er janvier 1961, les quais, les bassins et les divers ouvrages du Port de Beyrouth ainsi que les terrains et batiments du domaine public portuaire aussi bien ceux deja classes dans ce domaine que ceux qui le sont en vertu de la presente Convention (article 1, 2 et 3 ci-dessus).

Elle effectuera a ce titre toutes les operations necessaires a la gestion et beneficiera, exclusivement dans ce but, des dispositions des conventions et actes enumeres a l'article 7 ci-dessus.

Elle continuera a exploiter les entrepots douaniers, les magasins generaux, la zone franche et a exercer ses droits sur la manutention dans les conditions fixees par les textes en vigueur et notamment par les conventions du 31 mai 1890, du 20 juin 1895, du 23 mars 1912, par l'arrete No. 2356 decembre 1923 et par l'arrete No. 206/LR du 26 decembre 1933. Ses droits exclusifs d'exploitation des entrepots douaniers, de la zone franche, des magasins, generaux et de la manutention sont integralement maintenus jusqu'au 31 decembre 1990, sous reserve des dispositions de la presente Convention.

Elle prendra le 1er. janvier 1961 la denomination de "Compagnie de gestion et d'exploitation du Port de Beyrouth" designee dans le present texte par "Compagnie de gestion".

Elle modifiera ses statuts pour les mettre en harmonie avec les dispositions de la presente Convention. Les nouveaux statuts seront soumis pour approbation aux Ministeres de la Justice et des Travaux Publics.

Tous les ouvrages, terre-pleins, batiments, bureaux... du domaine public seront mis gratuitement a la disposition de la Compagnie de gestion, a l'exclusion des parcelles, 1262, 1263, 1345 echangees conformement a l'article 1 pour lesquelles la Compagnie de gestion paiera une redevance annuelle de 12 LL par metre carre.

Il est precise que les dispositions de l'article du Code de Commerce libanais relatives a la nominativite des actions ne seront pas applicables a la Compagnie de gestion.

Tous les contrats en cours, toutes les instances judiciaires, tous les droits actifs et passifs relatifs a l'exploitation du port, des quais et des entrepots resteront a la charge de la Compagnie de gestion, ainsi que le personnel avec ses droits et anciennetes, y compris les indemnites de licenciement.

Les frais de liquidation du Siege Social actuel de la compagnie et de son transfert a Beyrouth seront a la charge de la Compagnie de gestion.

Celle-ci demeurera proprietaire du materiel roulant, du materiel divers, du mobilier et du materiel de bureau, du materiel naval existant au 31 decembre 1960 et responsable de leur entretien et de leur amortissement. La valeur comptable de ces elements au 31 decembre 1959 est portee a l'annexe 11 et ils sont supposes avoir subi depuis leur acquisition un amortissement selon les taux prevus dans la presente convention.

Les elements acquis en 1960 subiront au titre de cet exercice un amortissement selon ces memes taux.

La Compagnie de gestion demeurera egalement proprietaire des approvisionnements dont la valeur comptable au 31 decembre 1959 est portee a l'annexe 12 ainsi que des approvisionnement acquis en 1960.

Elle ne fera qu'entretenir les batiments de l'exploitation qui seront la propriete de l'Etat. La construction des batiments neufs sera financee par l'Etat si le compte special de renouvellement prevu a l'article 11 ne le permettait pas. Les amortissements

seront une depense de l'exploitation.

Au cas ou l'Etat deciderait la realisation d'un 3eme bassin, la Compagnie de gestion sera consultee par l'Etat sur les projets d'extension et d'equipement. La gestion et les privileges de magasinage et de manutation lui seront maintenus dans le port agrandi; toutefois, les conditions de leur exercice devront etre examinees en vue de leur modification d'un commun accord, de facon que la situation financiere dont jouissait la Compagnie de gestion au cours des trois annees precedant la reception des travaux ne soit pas modifiee.

Article 11. - Regime financier de la gestion et de l'exploitation

La compagnie de gestion tiendra trois comptes denommes Nos. 1 No. 2 et No. 3

Le compte No. 1 dit compte de l'Etat, sera credite de tous les montants dus a l'Etat du fait de sa participation sur les recettes de magasinage selon les taux suivants:

10% sur les recettes brutes de magasinage des magasins generaux entrepots reels.

Le Gouvernement Libanais a regle, au cours de l'exercice 1959 a valoir sur ces droits, la somme ce LL 115.284,18 representant:

Manutention LL 74.744,62

Chargement LL 6.553,86

Reparation des colits LL 511,30

Travaux speciaux LL 33.474,40

LL 115.284.18

Les droits qui ne sont pas encore regles a ce jour, sont:

Quai LL 26.704,75

Magasinage LL 456.825,17

Droits forfaitaire LL 41.911,36

LL 525.441,28

Par sa lettre No. 221/P.B adreesee a M. le Ministre de l'Economie Nationale, la Compagnie a fait beneficier le ble en question, de l'exemption des droits de quai; d'autres part, elle doit encaisser les droits forfaitaires; il ne reste donc en suspens que les taxes de magasinage soit:

LL 456.825,17

A deduire: 20% de quote-part a rembourser a l'Etat au cas ou ces droit seraient encaissees

LL 456.825,17 x 20% = LL 91.365.03

LL 365.460.14

Reoartition par domaines des taxes minicipales sur la valeur locative

Annee Public Prive total

1952 63.979,- 32.444,- 96.423,-

1953 63.979,- 32.841,- 96.820,-

1954 93.979,- 32.841,- 96.820,-

1955 63.979,- 32.841,- 96.820,-

1956 63.979,- 33.560,- 97.539,-

1957 65.249,- 37.323,- 102.572,-

1958 65.818,- 37,851,- 103.669,-

450.962,- 239,701,- 690,663,-

L'imputation par annee, par la Municipalite des montants qu'elle a encaisses a ete faite comme suit:

Annee LL

1952 96.346,-

1953 106.049,- (taxe 96.800 + amende: 9.600)

1954 106.085,- (taxe 96.800 + amende: 9.600)

1955 27.083,-

1956 97.462,-
1957 61.045,-
1958 101.641,-

595.711,-

La comparaison du total des sommes reclamees avec celles encaissees et imputees revele que la Municipalite a considere les impots des annees 1952, 3, 4 et 8 comme soldes. Pour les annees 1955, et 1957, la repartition entre domaine a ete faite proportionnelle: en consequence, la somme imputee au domaine public s'eleve a:
Annee LL

----- --
1952 63.979,-
1953 70.397,-
1954 70.397,-
1955 17.896,-
1956 63.979,-
1957 38.832,-
1958 65.818,-

391.298,-

"

Le poste "Etude et experimentations pour l'agrandissement du Port" se presente de la maniere suivante dans la comptabilite de la Compagnie.

Ex. 1955 Ex. 1956 TOTAUX

Compagnie
Indutriel
de la travaux
(CITRA) sch-
neider 8.991.424 -- 17.189.254
Laboratoire de
-CHATOU 11.094.549 19.420.122
-MECASOL -- -- 307.400
Entreprise
se BACHY -- -- 38.400
SOGREAH -- -- 4.864.544
-Primes
reglees en
suite
l'appel offre -- -- 10.061.100

Ex. 1957 Ex. 1958 TOTAUX

Compagnie
Indetriel
de la travaux
(CITRA) sch-
neider 6.426.830 1.780.000 17.189.254
Laboratoire
de -CHATOU 8.325.573 -- 307.400
Entreprise BACHY 38.400 -- 38.400
SOGREAH -- 4.864.544 4.864.544
-Primes regelees
en suite d'appel
d'offres 9.061.100 1.000.000 10.061.100
"

Ex. 1955 Ex. 1956 TOTAUX

-Frais d'etude
& travaux
divers engages
a Beyrouth
(1) -- 7.471.267 10.658.258
Conseiller
technique
Ingenieur
et Personnel 800.000 700.000 8.048.924
Divers -- 13.736 28.475

TOTAUX 9.791.424 19.279.552 70.625.477

"
Ex. 1957 Ex. 1958 TOTAUX

-Frais d'etude
& travaux divers
engages a
Beyrouth
(1) 2.956.476 10.658.258
Conseiller
thechnique In-
genieur et
Personnel 3.359.654 8.048.924
divers 14.739 1.200.000 28.475

TOTAUX 19.310.652 2.200.000 70.625.477

Le montant de 70.625.000 francs a 640 PL les 1000 frans
represente 452.000LL.

Il y a lieu de noter que si les montants depenses annue-
llement en francs avaient ete convertis annee en liores
libanaises, le montant des frais d'etude exprime en
monnaie libanaise serait sensiblement superieur, etant
donne la devaluation du franx francais pendant la
periode au cours de laquelle les etudes ont ete
effectuees.

"
Droits de Douane payes sur le materiel importe
A la suite de la loi du 26 juillet 1956 qui a aborge
toutes les exonerations fiscales la Compagnie fut
obligee de consigner a l'Aministration des Douanes
Libanaises les droits sur le materiel jusqu'alors
importe en franchise douaniere. Ces droits s'elevant
a LL 79436,- verses entre le 16 aout en fin 1958 et
portent sur:

LL

-1 chatiot elevateur a fouches S.D
"Freigth-Lifter" 2.690,-
-1 tracteur "Lansing Bagnall" 998,-
-1 perforatrice et 1 verifcatrice
"Remington U.S.A." 3.115,-
-2 tracteurs et 10 remorques "Lansing
Bagnall" 5.872,-
-1 grue Coles 3.455,-
-1 chariot elevateur a fouches S.D
"Freigth-Lifter" 2.800,-
-2 chariots elevateurs a fouches "Esslingen" 2.255,-
-2 chariots elevateurs a fouches "SALE" 2.360,-
-1 perforatrice "Remington" 1.457,50
-3 classeurs matalliques "Remington" 712,-
-3 tracteurs "Lansing Bagnall" 290,50
-1 grue P. & H. 9.306,-
-15 remorques "Lansing Banalla" avec 4 jantes
garnies 6.000,-
-1 remorque 12/14 T. (type chariot-Forrestier) 1.363,50
-2 grues automobiles "Coles" 7.321,-

"
LL

-1 grue Coles 3.050,-
-3 tracteurs "Lansing Bagnall" 2.988,-
-4 chariots elevateurs "Esslingen" 4.675,-
-1 chatiot elevateur "Steinbok" 970,-
-2 tracteurs "F.A.R." 2.170,-
-2 remorques "Lansing Banall" 3.582,50
-6 semi-remorques pour tracteurs "F.A.R." 7.025,-

TOTAL L.L. 79.436,-

Ce total a ete regle comme suit:

- 1) cheque No. 130508 sur la Banque de Syrie et du Liban
emis en decembre 1957 LL 52.189,50
- 2) Mandat de paiement No. 858 de
juin 1958 LL 13.853,-
- 3) Mandat de paiement No. 1052 d'aout
1958 LL 2.786,-
- 4) Mandat de paiement No. 1099/6 de

septembre 58 LL 10.607,50

LL 76.436,-

"

Biens-fonds dont il est fait apport par la Compagnie du Port, des Quais et de Entrepots de Beyrouth a la Societe anonyme Libanaise a constituer comme prevu a l'article 9

Circonscription
fonciere Parcelle No.

Port 191 (cent quatre vingt et un)
Port 1309 (mille trois cent neuf)
Port 1310 (mille trois cent dix)
Port 1326 (mille trois cent vingt-six)
Port 1344 (mille trois cent quarante quatre)
Baabda-Yarseh F-15-1629 (mille six cent vingt-neuf)
Bourj Hammoud 52 (cinquante deux)
Achrafie 534 B (cinq cent trente quatre)
Achrafie 4097 (qutre mille quatre-vingt dix sept)

Date Prix Taux d'amortis- Amortisse- Reste
d'aqui- de sement prevus ments theo- a
sition revient par la Conven- riques deja amor-
tion effectues a tir
ces taux 31
dece-
mb.
1959
LL LL LL

A- Materiel roulant en inventaire au 31.12.59

| Avant
|1950 576.133 576.133
1950 56.624 56.624,-
1951 115.321 115.321,-
1952 178.472 10% 160.625,- 17.847,-
1953 147.658 10% 118.126,- 29.532,-
1954 147.488 10% 50.042,- 21.446,-
1955 402.036 10% 241.222,-160.814,-
1956 383.013 10% 191.506,-191.507,-
1957 621.039 10% 248.416,-372.623,-
1958 362.082 10% 108.625,-253.457,-
1959 24.000 10% 4.800,- 19.200,-

TOTAL 2.937.866 1.871.440,-
1.066.426,-

B- Materiel divers en inventaire au 31.12.59

| Avant
|1940 71.139,- 71.139,-
1940 2.664,- 2.664,-
1942
1943
1944
1945
1946 192.349,- 5% 114.262,-48.287,-
1947 12.449,- 5% 8.714,- 3.735,-
1948 29.685,- 5% 19.295,- 10.390,-
1949 34.764,- 5% 20.858,- 13.906,-
1950 13.692,- 5% 7.531,- 6.161,-
1951 34.276,- 5% 17.138,- 17.138,-
1952 29.429,- 5% 13.243,- 16.186,-
1953 57.343,- 5% 22.937,- 34.406,-
1954 30.680,- 5% 10.738,- 19.942,-
1955 39.034,- 5% 11.710,- 27.324,-
1956 77.172,- 5% 19.293,- 57.879,-
1957 100.456,- 5% 20.091,- 80.365,-

1958 60.619,- 5% 9.093,- 51.526,-
1959 62.275,- 5% 6.227,- 56.048,-

TOTAL 848.026,- 404.933,- 443.093,-

"
Date Prix Taux d'amortis- Amortisse- Reste
d'aqui- de semet prevus ments theo- a
sation revient par la Conven- riques deja amor-
tion effectues a tir
ces taux 31
dece-
mb.
1949
LL LL LL

C- Mobilier et machines a Statistiques en inventaire
au 31.12.59

1945 4.788,- 7,50% 4.788,-
1946 4.198,- 4.198,-
1947 59.117,- 59.117,-
1948 15.621,- 7,50% 15.230,- 391,-
1959 53.438,- 7,50% 48.094,- 5.344,-
1950 18.210,- 7,50% 15.023,- 3.187,-
1951 38.248,- 7,50% 15.594,- 5.198,-
1952 38.248,- 7,50% 25.817,- 12.431,-
1953 21.797,- 7,50% 13.078,- 8.719,-
1954 16.472,- 7,50% 8.648,- 7.824,-
1955 41.697,- 7,50% 18.764,- 22.933,-
1956 112.411,- 7,50% 42.154,- 70.257,-
1957 48.345,- 7,50% 14.503,- 33.842,-
1958 115.694,- 7,50% 26.031,- 89.663,-
1959 3.899,- 7.50% 585,- 3.314,-

TOTAL 574.727,- 311.624,- 263.103,-
"

Date Prix Taux d'amostis- Amptissements Reste
d'aqui- de sement prevus theorique deja a
sition revient par la Conven- effectues a ces amor-
tion taux dece-
mb.
1959
LL LL LL

D- Materiel naval en inventaire au 31.12.59

Avant
1941 96.660,- 96.660,-
1941 380,- 380,-
1946 819,- 5% 614,- 205,-
1947 3.090,- 5% 2.163,- 927,-
1948 32.632,- 5% 21.211,- 11.421,-
1949 ---
1950 25,- 5% 14,- 11,-
1951 305,- 5% 152,- 153,-
1952 7.650,- 5% 3.442,- 4.208,-
1953 13.454,- 5% 5.382,- 8.072,-
1954 --- ---
1955 328.055,- 5% 98.416,- 229.639,-
1956 3.822,- 5% 955,- 2.867,-
1957 5.012,- 5% 1.002,- 4.010,-
1958 34.515,- 5% 5.177,- 29.338,-
1959 63.646,- 5% 6.365,- 57.281,-

TOTAL 590.065,- 5% 241.933,- 348.132
"

RECAPITULATION

|-----
|Prix de Amortissement Reste a
|revient amortir
LL LL

A- Materiel roulant | 2.937.866 1.871.440 1.066.426
B- Materiel divers | 848.026 404.933 443.093

C- Mobiliers et |
machines de |
bureau | 574.727 311.624 263.103
D- Materiel naval | 590.065 241.933 348.132
|-----
4.950.684 2.829.930 2.120.754

Le detail de ces chiffres figure dans le livre des
inventaires au 31 decembre 1959 depose a la Direction
Generale du Controle des Societes Concessionnaires et de
la Tutelle de Offices exploitant un service public.
"

Section DISIGNATION Valeur des Exis-
tences au 31 de-
cembre 1959

01 Combustibles solides 50,26
02 Combustibles liquides 9.399,23
03 Lubrifiants 4.814,95
04 Desincrustants 8,10
05 Materiel d'eclairage et de nettoyage 426,02
06 Aciers 79.307,77
07 Fontes, aciers speciaux et alliage 22.999,18
08 Clouterie 12.620,81
09 Boulonnerie 8.437,49
10 Visserie 4.293,92
11 Quincaillerie 20.863,05
12 Petits outillages 1.904,21
13 Petits outillages 4.389,56
14 Petits outillages 9.390,98
15 Appareils pneumatiques 3.534,74
16 Instruments de mesure de controle 3.581,66
17 Appareils de levage et materiel
special pour la Marine 110.772,14
18 Materiel de soudure oxy-acetylenique 130,45
19 Materiel et appareillage Electrique 18.998,79
20 Lampisterie 1,76
21 Verrerie et vertrerie 937,02
22 Droguerie, broserie, couleurs et
vernys 13.853,55
23 Corderie 20.155,49
"

Section DESIGNATION Valeur des Exis-
tences au 31
decembre 1959

24 Habillement et materiel de
lutte contre l'incendie 31.321,37
25 Materiaux de construction 34.426,76
26 Bois pour charpente et menuiserie 30.793,34
27 Fournitures diverses 48.530,01
28 Pieces de recharge pour machines
electriques 21.774,11
34 Pieces de rechange pour chaudiere 10.624,65
41 Fournitures pour accumulateurs 14.106,90
47 Chaines, cinclip, Roulements- Disques-
Rondelles 4.949,79
48 Divers roulements a billes 5.592,48
49 Pieces de rechange pour tracteurs
electriques 10.233,82
50 Pieces de rechange pour moteurs a
explosion 124.989,08
51 Materiel pour l'entretien de la voie 15.358,54
52 Materiel fixe (bouches d'egouts, cana-
lisation d'eau) 17.362,20
55 Materiel pour le telephone 2.169,55
57 Accessoires pour la drague ---
61 Imprimés 20.432,56
63 Fournitures de bureau 5.079,29
68 Vielles materiers 5.047,36
70 Pieces de rechange 35.393,87
71 Graisseurs, supports-bobines etc 13.693,01
72 Pieces de rechange 7.770,55
73 Roulements, rondelles et vis 10.272,08

820.702,44

Vleur de 36 blocs en deton de 4m x 2m
x 1m.50 utilises provisoirement pour
l'amenagement du terre-plein du Quai Sud
19.440,-

TOTAL LL 840.142,44

"
15% sur les recettes de magasinage en zone franche.
20% sur les recettes de magasinage en entrepots
douaniers.

Il sera egaleme nt credite des montants de location et
de redevance des terrains cadastres actuellement sous
Nos. 1261 (lot 3 Etat). 1343 (lot 4 Etat). 1311 et 1312
(lot 5 Etat). 1262. et 1263, 1265 et 1345 utilise pour
l'exploitation portuaire.

Ce compte sera apure par versement a l'Etat des sommees
qui lui sont dues des chefs enumeres ci-dessus ainsi
que par les montants qui seraient vires au compte de
pertes et profits pour combler un deficit eventuel de
ce compte constate en fin d'exercice.

Le compte No. 2, dit compte de gestion, sera credite des
recettes encaissees du chef des droits ci-apres:

Droits sur navires

Droits de quais

Droits sur passagers

Il sera debite des montants suivants:

- d'un prelevement de 5% sur les recettes brutes

ci-dessus definies a titre d'allocation au gerant;

- des frais d'entretien des ouvrages portuaires et des
chaussees;

- des frais des services maritimes;

- de la quote part des frais generaux de gestion et

d'administration proportionnelle aux recettes du

compte No. 2, ces frais generaux etant constitues par

les depenses communes non imputables a une operation
particuliere de gestion.

Le compte No. 3 dit compte d'exploitation, sera credite
de toutes les recettes de la Compagnie de gestion autres
que celle provenant de ses fonds propres et celles
affectees au compte No.2

"
Ce meme compte sera debite des charges suivants:

- 5% des recettes brutes portees au credit du compte No.
3 a titre d'allocation forfaitaire au gerant;

- de tous frais d'exploitation et notamment des depenses
de personnel et de main-d'oeuvre, des frais de
manutention, d'entrepasage, d'entretien du materiel,
directement affectes aux activites dont les recettes
alimentent de credit du meme compte;

- des loyers et des redevances des terrains de l'Etat
qui doivent etre portes au credit du compte No. 1;

- des amotissement et de l'entretien des batiments de
l'Etat; les amortissements, calcules a raison de 3/2%

de la valeur comptable, seront affectes a un compte
special destine au financement des nouvelles construc-
tion necessitees par l'exploitation. Le solde de ce

compte, capital et interets, reviendra a l'Etat a

l'expiration de la gestion et de l'exploitation ;

- des amortissements du materiel et du mobilier existant
a la date de l'entree en vigueur de present accord
ainsi que du materiel achete eventuellement en cours
d'exploitation sur des fonds appartenant a la Compagnie
calcules sur le prix comptable de ce materiel par
application des taux suivants:

Materiel roulant 10%

Materiel divers 5%

Mobilier et

materiel de

bureau 7,5%

Materiel naval 5%

"
Ce prelevement reviendra annuellement a la Compagnie de
gestion;

- d'une provision pour renouvellement du materiel et du mobilier qui sera utilisee suivant les besoins de l'exploitation et apres accord de l'Administration; cette provision sera calculee sur la valeur comptable du materiel et du mobilier existant conformement aux taux ci-dessus.

Si ce compte presente des excedents inutilises, ils reviendront a l'Etat a l'expiration de la gestion et de l'exploitation.

A l'expiration de la presente Convention, les elements acquis avec les fonds de cette provision, ainsi que ceux deja amortis a l'Etat, tandis que le materiel et le mobilier achetes sur des fonds de la Compagnie ou de la Compagnie de gestion et qui n'aurait pas ete integralement amortis seront rachetes par l'Etat a leur valeur comptable a cette date.

- de la quote part des frais generaux de gestion et d'administration proportionnelle aux recettes du compte No. 3 apres affectation de la quote part revenant au compte No. 2;

- d'un paiement a la Municipalite d'un montant global et forfaitaire de 50.000LL;

- du montant des participations de l'Etat aux recettes brutes de magasinage qui doivent etre inscrites au credit du compte No. 1 telles que definis ci-dessus.

Le solde des comptes No. 2 et 3 seront vires au compte de pertes et profits. Il est precise que les paiements effectues au titre des actions judiciaires engagees avant le 31 decembre 1960 ne seront pas considerees comme une depense de la gestion et de l'exploitation imputable aux comptes ci-dessus.

Article 12. - Remuneration et participation de la Compagnie de gestion at apurement des comptes

La Compagnie beneficiera:

1) de la prime de gestion de 5% calculee sur le montant des recettes brutes telles qu'elles apparaitront au credit des comptes Nos 2 et 3

Cette prime est exemptee de tous impots.

2) d'une participation de 50% sur le solde creditur du compte profits et pertes resultant de la fusion des soldes des Comptes Nos 2 et 3

Cette participation est soumise a l'impot sur le revenu et a ses accessoires.

Au cas ou la part nette, apres paiement de l'impot sur le revenu, de la Compagnie de gestion serait superieure aux 3/4 de l'allocation de 5% du gerant, la moitie de l'excident sera payee a l'Etat.

Le solde debuteur eventuel du Compte Profits et Pertes sera couvert par l'Etat, cette couverture s'effectuant par priorite par prelevement sur le compte No.1

L'apurement des comptes etablis en application de la presente Convention s'effectuera de la facon suivante:

La Compagnie de gestion presentera au gouvernement avant le 1er. mai par l'entremise de l'organisme exerçant le controle, ses comptes etablis suivant mormes ci-dessus determinees.

Le solde qui resterait du par la Compagnie de gestion devra etre paye dans les deux mois et le solde qui resterait du par l'Etat devra etre paye dans les 10 jours qui suivront la publication du budget de l'Etat et au plus tard de 10 mars de l'annee suivante, l'Etat ayant toutefois la latitude de le payer au moyen d'un credit special.

Touts retard de part et d'une les paiement prevus aux articles 7 et 11 donnera naissance d'office a des interets a 7% l'an. /

Article 13. - Reprise eventuelle de gestion et de l'exploitation

Les droits de la Compagnie de gestion, tels que definis par les deux premiers paragraphes de l'article 10 si-dessus, lui sont accordes jusqu'au 31 decembre 1990

Toutefois, a partir du 31 decembre 1975, l'Etat pourra reprendre les droits geres ou exploites par la Compagnie de gestion avec un preavis d'un an, moyennant le paiement d'un montant, franc de toute fiscalite, egal a la capitalisation a 6% d'une annuite due a partir de la date de reprise jusqu'au 31 decembre 1990. Cette annuite sera egale a la moyenne des montants nets globaux que le gerant a retires de l'exploitation pendant les cinq annees precedant la reprise, tels que prevus aux articles 11 et 12

En ce cas, l'etat devra racheter, selon une valeur par expertise, le materiel roulant, le materiel divers, le mobilier et le materiel de bureau, le matereil naval et les approvisionnements appartenant a la Compagnie de gestion qui n'auraient pas ete payes par le fonds de renouvellement prevu a l'article 11 ci-dessus ou qui n'auraient pas ete entierement amortis conformement au meme article.

Article 14. - Exploitation du Port

l'Exploitation du port se poursuivra dans les conditions fixees par l'ensemble des textes en vigueur aux termes desquels seront apportees les modifications suivantes: La Compagnie de gestion prend en charge les marchandises un pointage contradictoire consigne sur la fiche signee par son representant, un representant de la Douane et un representant de l'agence de navigation, du transporteur terrestre ou du destinataire, s'il se manifeste lors de la reception.

Le pointage s'effectue au lieu de l'entreposage des marchandises, c'est-a-dire a leur entree dans les entrepots couverts et decouverts, douaniers et de zone franche de toutes categories, a l'exclusion des entrepots prives en zone franche.

"
Le pointage consiste dans le denombrement des colis et sacs et dans le constat de leur etat apparent. Sauf pour les colis et sacs presentant des traces apparentes d'effraction, d'avarie ou de manque, la Compagnie de gestion ne procede au pesage que sur la demande des interesses.

Apres la mise en exploitation des ouvrages resultant de la construction eventuelle d'un 3eme bassin, les agences maritimes ou les detenteurs des bons de livraison pourront a tout moment exiger, par demande ecrite, le trasfert en entrepots couverts ou decouverts des marchandises dechargees sur les quais; si la Compagnie de gestion ne donne pas suite a cette demande, elle assurera la prise en charge des marchandises au lieu meme du débarquement, dans les conditions prevues aux paragraphes precedents.

Apres pointage, les marchandises sont prises en charge par la Compagnie de gestion les conditions et limites de responsabilite fixes par les actes concessionnels, notamment en ce qui concerne l'incendie (article 34 du reglement du 30 novembre 1890 et arrete No. 383 du 28 decembre 1953 du Conseil Superieur des douanes). Les colis apparremment suspects ou avaries feront l'objet, lors du pointage, d'un proces-verbal contradictoire de constat, signe par les agents commis au pointage, qui comportera des mentions relatives au pesage et au plombage de ces colis.

La Compagnie de gestion doit livrer les colis et sacs dans l'etat dans lequel elle les a recus. Lors de la livraison, elle sera responsable vis-a-vis de la Douane et des proprietaires, des marchandises presentant des traces exterieures d'effraction ou de manque n'ayant pas fait l'objet de procesverbal de constat a la reception.

"
Les mentions du manifeste ne sont opposables a la Compagnie de gestion que si elles sont expressement acceptees par elle sur la fiche d'entree. Lorsque la preuve est rapportee qu'une avarie ou un manque est du au fait ou a la faute des agents de la Compagnie de gestion lors du transport ou du magasinage, la responsabilite de celle-ci sera engagee pour reparer

les dommages subis aussi bien par les propriétaires que par la Douane, Au surplus, et étant donné qu'à défaut de la preuve sus-visée, la Compagnie de gestion n'est comptable des marchandises qu'à partir de l'achèvement du pointage contradictoires, il appartiendra aux agents maritimes destinataires ou leurs représentants d'assurer l'escorte et la surveillance des marchandises depuis le moment de leur débarquement jusqu'au moment de leur prise en charge par la Compagnie de gestion à l'entrée des entrepôts ou terre-pleins.

L'Etat et la Compagnie de gestion prendront, le moment venu, et compte tenu de l'évolution du trafic, toutes dispositions nécessaires à l'agrandissement de la zone franche ou à l'extension du régime franc à la totalité du port.

Le privilège de la Compagnie de gestion, au titre de sa Concession, d'exploiter une zone franche, se limite aux marchandises arrivant par voie de terre ou par voie de mer. La Compagnie de gestion renonce à toute réclamation concernant la création dans le cadre des lois et règlements, dans la zone de protection du port, d'une zone franche destinée à l'exposition et à la vente au détail des marchandises, le stockage en entrepôt demeurant réservé à la Compagnie de gestion pour les marchandises arrivant par voie de mer ou par voie de terre.

"
Article 15. - tarifs

Les tarifs approuvés par le décret No. 8710 du 18 mars 1955 et les aménagements qui y ont été apportés sont maintenus en vigueur tels qu'ils sont appliqués actuellement.

Il ne pourront être modifiés que l'un commun accord entre l'Etat et la Compagnie de gestion. L'approbation des tarifs ressort du Ministère exerçant le contrôle de la gestion et de l'exploitation.

Ils devront toujours assurer tout au moins l'équilibre global des recettes et des dépenses de l'ensemble des comptes 2 et 3 prévus à l'article 11 ci-dessus. Si cet équilibre risquait d'être compromis, la Compagnie de gestion aurait à proposer au Ministère exerçant le contrôle un rajustement des tarifs.

Article 16. - Contrôle technique et financier

Le contrôle technique et financier de la Compagnie de gestion sera effectué par la direction générale du Contrôle de Sociétés concessionnaires et de la Tutelle des Offices exploitant un service public ou par l'organisme qui lui serait substitué.

La Compagnie de gestion soumettra chaque année avant le 31 octobre à l'approbation contrôle ses prévisions de budget pour l'année suivante.

Ce budget comprendra:

- un budget de fonctionnement auquel seront inscrites d'office toutes les recettes et toutes des dépenses résultant de l'application de la présente convention ainsi que les provisions pour imprévus permettant de faire face à des dépenses pour des cas fortuits ou de force majeure.

- un budget de travaux et de matériel auquel seront inscrites les dépenses prévues pour la construction de bâtiments ou d'ouvrages, ainsi que pour l'achat de matériels.

"
L'Administration devra se prononcer sur le budget avant le 31 décembre. Si à cette aucune objection écrite n'est faite, le budget sera considéré comme définitivement approuvé.

En cas d'objection, la Compagnie de gestion assurera la gestion courante sur les bases du budget de l'année précédente et disposera des recettes pour pouvoir aux nécessaires à la marche normale de la gestion et de l'exploitation.

La Compagnie de gestion arrêtera à la fin de chaque année les comptes de la gestion et de l'exploitation et

des soumettra a la Directeur Generale du Controle dans les quatre mois qui suivront la cloture de l'exercice. Le Directeur Generale du Controle aura un delai de deux mois pour examiner les comptes et les approuver. Passe ce delai, et si aucune objection n'est formulee ces comptes seront consideres comme approuves. si des objections sont presentees, les parties doivent dans le mois qui suit la presentation de ces objections proceder a leur discussion et aux redressements reconnus fondees afin qu'une decision definitive intervienne au plus tard a la fin du dit mois.

Article 17. - Exonerations fiscales

Le materiel de premier etablissement sera exonere des droits de douane. D'autre part, le domaine public et l'Etat defini, gere et exploite selon les dispositions de la presente. Convention ne sera soumis a aucune taxe et a aucun impot actuels ou futurs, a l'exception du forfait du a la Municipalite selon l'article 11 ci-dessus.

Article 18. - Ratification

La presente convention sera soumise par le gouvernement a la ratification de la Chambre.

Article 19. - Ratification par l'Assemblee generale des actionnaires

L'assemblee general extraordinaire qui ratifiera la presente convention decidera, sous la condition suspensive de la signature d'un accord entre les gouvernements francais et libanais en conformite de l'article 8. le transfert du Siege Social de la Compagnie de Paris a Beyrouth et l'adoption par la Compagnie de la nationalite libanaise, elle apportera aux statuts, sous la meme condition suspensive, les modifications necessaires. Le transfert du Siege Social ainsi decide, devra etre effectif dans un delai d'un an, a dater de la derniere ratification.

Article 20.

La presente Convention et ses annexes qui en font partie integrante sont exoneres de tous droits de timbres.

Article 21. - Arbitrage

Tout differend qui viendrait a surgir entre les deux parties au sujet de l'interpretation ou de l'execution de la presente convention sera resolu par voie d'arbitrage.

A cet effet, chacune d'elles devra notifier a l'autre decision de soumettre le litige a une commission d'arbitrage compose de trois arbitres nommes l'un par le Gouvernement, l'autre par la Compagnie de gestion et le troisieme par les deux premier President de la Cour de Cassation.

La procedure arbitrale sera arretee dans l'acte de compromis d'arbitrage

La sentence arbitrale pourra etre prise a la majorite, elle sera delimitive, non susceptible de voie de recours et executoire sans delai.

Chacune de deux parties supportera les frais de son arbitre et participera pour moitie aux honoraires du tiers ainsi qu'aux autres frais communs occasionnes par l'arbitrage.

Article 22.

la presente Convention etablie a titre transactionnel constitue un tout indivisible. Il est expressement convenu q'en cas de non ratification, aucune des deux parties ne pourra se prevaloir de l'une quelconque de ses dispositions.